

## وثيقة معلومات البرنامج المرحلة التمهيدية

14 ماي 2018

التقرير عدد: 126666

اسم العملية	قرض سياسة تنمية الاستثمار والقدرة التنافسية والإدماج
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الجمهورية التونسية
القطاع	قطاع التجارة والقدرة التنافسية (20%)؛ القطاع المصرفي والمالي (30%)؛ الطاقة (30%)، الضمان الاجتماعي والتشغيل (20%)
معرف العملية	P161483
أداة الإقراض	تمويل سياسة التنمية
البلد المقترض	الحكومة التونسية
الوكالة المنفذة	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	14 ماي 2018
تاريخ التقييم	9 ماي 2018
التاريخ التقديري لموافقة المجلس	26 جوان 2018
قرار مراجعة الشركات	يتم تحديده لاحقا

### 1. قضايا التنمية الرئيسية والأساس المنطقي لمشاركة البنك

بقي أداء النمو في تونس على مدى السنوات السبع الماضية ضعيفاً ولم يوفر وظائف في القطاع الخاص بالمستوى الذي يحتاجه الاقتصاد بشدة. واستمر النمو الاقتصادي في مستوى منخفض مدفوعاً في الغالب بالاستهلاك، في ظل استمرار النمو الضعيف للاستثمارات والصادرات والإنتاجية. أما من ناحية العوامل الأخرى، فتظل مساهمة تكوين رأس المال في نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضة للغاية مقارنة مع التسعينات، عندما تم تحرير بعض قطاعات الاقتصاد. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة البطالة (15.5 في المائة في عام 2017)، ولا سيما بين النساء (22.6 في المائة)، والشباب خريجي الجامعات (31 في المائة)، وسكان المناطق الداخلية للبلاد. وسيكون تسريع وتيرة النمو عاملاً حاسماً في الحد من البطالة على المدى المتوسط.

هناك حاجة أيضاً إلى إجراءات سياسية عاجلة ومستدامة لتحقيق حالة استقرار في الاقتصاد الكلي. فقد ساهم الانتقال السياسي والتوترات الاجتماعية المتكررة والصدمات الأمنية المحلية والإقليمية، إلى جانب التأخير في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، في

التأثير سلباً على الإنتاج والصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الزيادة في التوظيف في القطاع العام وفي الأجور استجابة لارتفاع معدلات البطالة والتوترات الاجتماعية في ارتفاع فاتورة الأجور العامة من 10.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 14.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، وهي تمثل الآن أكثر من 60 في المائة من إيرادات الضرائب. وقد أدت هذه التطورات، مع بقاء السياسة النقدية الميسرة، إلى إضعاف وضع الاقتصاد الكلي في تونس مع تدهور حاد في الحسابات المالية والحسابات الجارية (6 و 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، في عام 2017). وقد أدى عجز الحساب الجاري الكبير، إلى جانب انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر وتدخلات البنك المركزي الكبيرة في سوق الصرف الأجنبي، إلى انخفاض سريع في إجمالي الاحتياطيات الدولية الذي تراجع إلى 3.1 أشهر من الاستيراد بحلول نهاية عام 2017 وإلى أقل من 80 يوماً في مارس 2018. ونتيجة لذلك، انخفضت قيمة الدينار، وهو ما أدى، إلى جانب الزيادة في الأجور، وبعض الأسعار والضريبة على القيمة المضافة (VAT)، إلى ارتفاع التضخم خلال العام الماضي.

ويسهم الانقراض إلى الفرص الاقتصادية، مقترناً بارتفاع التضخم، في إضعاف الأسر، كما يشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي. وبينما انخفض معدل انتشار الفقر خلال العقد السابق للثورة، استمرت التفاوتات بين المناطق والفئات العمرية، واتسعت في بعض الأحيان. كما تشير البيانات إلى أن العديد من الأسر (بما في ذلك من الطبقة الوسطى) تبقى في مستوى أعلى بقليل من عتبة الفقر، مما يجعلها هشة أمام الصدمات الخارجية مثل فقدان الوظائف أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

تدعم العملية المقترحة تعزيز إجراءات الإصلاح التي تهدف إلى تحسين الاستثمار الخاص والقدرة التنافسية وبعث المشاريع؛ إلى جانب كفاءة قطاع الطاقة واستدامته، والإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وستساعد العملية المقترحة على تسريع الإصلاحات الرامية إلى إزالة الحواجز أمام الاستثمار، وتحسين كفاءة وشفافية الإجراءات التجارية، وتشجيع تنمية المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم الجديدة التي لا تلقى الكثير من الدعم. وستساهم العملية المقترحة علاوة على ذلك، من خلال التركيز على الإصلاحات الأساسية في قطاع الطاقة، في خفض دعم الطاقة المكلف في ظل ارتفاع أسعارها دولياً وتراجع العملة المحلية، بالإضافة إلى تحسين الأداء التجاري للمؤسسة الموفرة للطاقة التي تملكها الدولة والتي تعرف وضعاً مالياً مندوهوراً؛ وخلق مساحة للاستثمار الخاص، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة. وأخيراً، ستدعم العملية المقترحة الجهود التي تبذلها الحكومة للنهوض بإصلاحات شبكات الأمان، التي تعتبر بالغة الأهمية للتخفيف من أثر الصدمات المحتملة على الأسر الفقيرة والهشة والناشئة عن الإصلاحات الاقتصادية الكلية والإصلاحات المالية العامة أو العوامل الخارجية. وتشكل العملية المقترحة جزءاً من مشاركة أوسع كما تكملها المساعدة الفنية والعمليات الأخرى لدعم التخطيط للإصلاح وتنفيذه.

وبينما شرعت الحكومة في سلسلة من الإصلاحات التشريعية لتحفيز نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل، هناك حاجة إلى التعجيل بتنفيذ إجراءات ملموسة لتعزيز الاستثمار الخاص والتجارة وبعث المشاريع. كان تنفيذ الإصلاحات التشريعية واستجابة السوق لها بطيئاً، وهناك حاجة إلى خلق مساحة أكبر للقطاع الخاص للمشاركة والاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتنافسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تلتزم الحكومة بالتخفيف من الحواجز أمام الاستثمار في القطاعات الرئيسية كجزء من تنفيذ قانون الاستثمار، وتيسير التجارة لتقليل الوقت والتكلفة في المعاملات التجارية، وتحسين شفافية الإجراءات التجارية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق

والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة. سيكون تشجيع الابتكار وبعث المشاريع الرقمية أمرًا ضروريًا أيضًا لإنشاء أسواق جديدة وزيادة القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية في الاقتصاد.

وفي قطاع الطاقة، يمثل هدف الحكومة في تسريع إصلاحات القطاع نظرًا لتأثيرها على الحسابات المالية والحسابات الجارية، وعلى الحاجة إلى التصدي لتغير المناخ، وإمكانية جذب استثمارات كبيرة. سوف يترتب عن هذه الإصلاحات تخفيض دعم الطاقة مع تخفيف الآثار السلبية المحتملة على الفئات الفقيرة والهشة؛ وكذلك تحسين الأداء الطاقوي، ومصادر الطاقة المتنوعة. ستنفذ الحكومة سياستها المتعلقة بالتخفيف من استهلاك الطاقة - التي تهدف إلى الوصول إلى إلغاء دعم الطاقة بالكامل بحلول عام 2022 (برنامج "تسهيل الصندوق الممدد" التابع لصندوق النقد الدولي) - بدءًا بالتعديلات في تسعيرة استهلاك الكهرباء في عام 2018 (في إطار العملية المقترحة)، بالإضافة إلى تطبيق أكثر انتظامًا لآلية تعديل سعر الوقود الحالية (في إطار برنامج "تسهيل الصندوق الممدد" التابع لصندوق النقد الدولي). ومن أجل تنفيذ اتفاق الأداء القائم مع الدولة، ستتخذ مؤسسة الكهرباء إجراءات لتحسين أداؤها الفني والتجاري وخفض الخسائر. أما بخصوص الطاقة المتجددة، فتلتزم الحكومة التزامًا كاملاً بتوسيع نطاق خطتها المتجددة وتنفيذها من خلال اتفاقات الامتياز، وزيادة الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالاستثمارات الرئيسية. كما تعزم الحكومة إنشاء سلطة تنظيمية لقطاع الطاقة لتحسين شفافية هيكل التسعيرات وتشجيع المزيد من المشاركة من القطاع الخاص.

تدرك الحكومة أيضًا الحاجة إلى تحديث وتحسين استهداف شبكات الأمان الاجتماعي، وتشجيع الوصول إلى التمويل متناهي الصغر بين الشباب والنساء والسكان في المناطق الداخلية. منذ عام 2010، قامت الحكومة بتوسيع تغطية برامج شبكات الأمان الاجتماعي وقيمة التحويلات النقدية بشكل كبير: فقد ارتفع بين 2010 و2017 عدد المستفيدين من 108,000 إلى 242,000 أسرة وارتفعت التحويلات النقدية من 75 دينارًا تونسيًا لكل أسرة بشكل ربع سنوي إلى 150 دينارًا شهريًا (ما يعادل 25 في المائة من الأسر على عتبة الفقر). وعلاوة على ذلك، أعلنت الحكومة في شهر جانفي 2018، في سياق إنشاء القاعدة الوطنية للحماية الاجتماعية ومع ارتفاع التضخم، أن مبالغ التحويلات النقدية ستزداد بنسبة 20 في المائة (اعتبارًا من شهر أفريل 2018) لدعم القدرة الشرائية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض. كما تهدف الحكومة إلى تحسين الكفاءة المالية لشبكات الأمان والفئات التي تستهدفها وتعزيز دورها في تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري الذي يركز على السنوات الأولى من الطفولة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة إلى تشجيع زيادة فرص الحصول على التمويل متناهي الصغر للأنشطة المدرة للدخل، مع التركيز على المواقع والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية ذات الفرص الاقتصادية الأضعف.

ترجع أسس العملية المقترحة إلى الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومراجعة الأداء والتعلم في تونس. تستند العملية المقترحة على التحليل والمحاورة المحددة في التشخيص القطري المنهجي لتونس، بما في ذلك الأولويات الثلاث الأساسية: استقرار الاقتصاد الكلي والأمن والتماسك وتحسين الحوكمة. وتتسق هذه العملية مع (أ) محور استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن تجديد العقد الاجتماعي؛ (ب) المحور الأول من مراجعة الأداء والتعلم بشأن استعادة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل التي يقودها القطاع الخاص؛ (ج) المحوران 2 و3 من مراجعة الأداء والتعلم بشأن تحسين الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. تم تطبيق مقياس اقتصادي وسياسي على العملية المقترحة بهدف تحسين فعاليتها وتأثيرها من خلال تحديد القيود والفرص ذات الصلة بالحوكمة والاقتصاد السياسي والاستجابة لها.

ويرتكز برنامج الحكومة على رؤية التنمية وجدول أعمال الإصلاح الوارد في مذكرة التوجيه الاستراتيجي<sup>1</sup>، والخطة الإنمائية الخمسية للفترة 2016-2020، والبرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحكومة للفترة 2018-2020. وتحدد مذكرة التوجيه الاستراتيجي رؤية الحكومة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع التركيز بشدة على أهمية القطاع الخاص في تعزيز خلق الوظائف وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. وعلى أساس مذكرة التوجيه الاستراتيجي، تحدد خطة التنمية الخمسية برنامج إصلاحات يعتمد على خمسة محاور:

• **المحور الأول - تمويل الاقتصاد.** يهدف هذا المحور إلى (أ) تعزيز الإطار التنظيمي والإشرافي للقطاع المصرفي، بما في ذلك اعتماد قانون مصرفي جديد وقانون البنك المركزي؛ (ب) تحديث إدارة البنوك المملوكة للدولة وتحسين مرونة القطاع المصرفي؛ (ج) تعزيز الإدماج المالي عن طريق تعزيز الدفع عبر الهاتف الجوال وتحسين الوصول إلى تمويل إسكاني في المتناول؛ (د) زيادة فرص الحصول على التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الابتكارية عن طريق وضع خطط ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم تنمية التمويل متناهي الصغر، وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لاستثمارات رأس المال الخاص واستثمارات رأس المال المخاطر؛ (هـ) تعميق أسواق رأس المال من خلال تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وتعزيز تنمية السوق الثانوية.

• **المحور الثاني - الدمج المالي.** يركز هذا المحور على (أ) تحسين إدارة الإنفاق العام على أساس قانون الميزانية الجديد؛ (ب) تعزيز تحصيل الإيرادات من خلال الإصلاحات في إدارة الضرائب والجمارك؛ (ج) إعادة هيكلة الوظيفة العمومية وتحسين إدارة وأداء مؤسسات الدولة؛ (د) إصلاح نظام الأجور؛ (هـ) إصلاح دعم الطاقة والسلع الأساسية؛ (و) تحسين إطار تنفيذ الاستثمار العام؛ (ز) إصلاح الإطار القانوني لتمويل التنمية المحلية، بما في ذلك تطبيق اللامركزية في تحصيل الضرائب وتشجيع الاستثمار المحلي.

• **المحور الثالث - تنمية رأس المال البشري.** يركز هذا المحور على (أ) إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي والعالوي. (ب) تعزيز البحث العلمي والتطوير الصناعي على المستوى الوطني؛ (ج) تحسين برامج التدريب المهني والتدريب أثناء العمل؛ (د) إصلاح سياسات ولوائح سوق العمل، بما في ذلك إنشاء التأمين على فقدان الوظائف وتسهيل قانون العمل لإضفاء المرونة على سوق العمل.

• **المحور 4 - إعادة التخطيط لنظام الضمان الاجتماعي.** يركز هذا المحور على (أ) إصلاح نظام الرعاية الصحية، من خلال مراجعة ترتيبات تمويل الرعاية الصحية، وإصلاح التأمين الصحي، وإنشاء نظام للتأمين الصحي؛ (ب) تعزيز استدامة نظام الأجور من خلال استعراض معايير وتنوع مصادر التمويل وتحسين الإدارة؛ (ج) إصلاح برنامج المساعدة الاجتماعية عن طريق تحسين استهداف المستفيدين وتوسيع نطاق التغطية ليشمل الفئات الأكثر ضعفاً.

<sup>1</sup> في أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 2014، وضعت الحكومة مذكرة مفاهيمية، هي مذكرة التوجيه الاستراتيجي، لخطة التنمية 2016-2020. تتمحور مذكرة التوجيه الاستراتيجي حول خمس ركائز استراتيجية: (أ) الحوكمة الرشيدة؛ (ب) اقتصاد "محوري" ديناميكي؛ (ج) التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي؛ (د) التنمية الجهوية؛ و(هـ) النمو الأخضر. تم عقب إعداد المذكرة وضع خطة التنمية الخمسية التي وافق عليها مجلس النواب في 12 أبريل 2017.

• **المحور الخامس - مناخ الأعمال والاستثمار الخاص.** تم تحديد مجموعة من الإصلاحات واسعة النطاق لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الخاص. وتشمل هذه الإجراءات (أ) تعزيز الإطار القانوني للمنافسة، بما في ذلك اعتماد قانون المنافسة الجديد؛ (ب) تعزيز الإطار التنظيمي للمشتريات العامة، وتحسين كفاءة وشفافية نظام المشتريات العامة؛ (ج) اعتماد قانون جديد للاستثمار والحد من التعقيد والعبء الإداري لمتطلبات الاستثمار؛ (د) تعزيز الإطار التنظيمي للشركات بين القطاعين العام والخاص؛ (هـ) إصلاح الإطار القانوني لإدارة الطاقة والموارد الطبيعية، بما في ذلك موارد الطاقة المتجددة.

**أحرزت الحكومة تقدماً تدريجياً نحو تحسين بيئة الأعمال.** ويشمل ذلك اعتماد قانون المنافسة وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك قانون الاستثمار الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في أبريل 2017. كما حققت الحكومة تقدماً أيضاً في إنشاء الهيئة التونسية للاستثمار، التي ستعمل كمركز موحد لتسهيل الإجراءات اللازمة للمستثمرين لإنشاء شركات جديدة وإدارة الأعمال في تونس. وقد تم بالإضافة إلى ذلك اعتماد عدة قوانين ومراسيم لتحفيز الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة وتشجيع روح المبادرة الرقمية. وتشمل هذه القوانين مشروع قانون مكتب الائتمان، ومشروع قانون رأس المال البشري ورأس المال السهمي للحد من العبء التنظيمي على المستثمرين؛ وقانون إطلاق المشاريع، الذي يهدف إلى تعزيز الإطار التنظيمي للشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ذات النمو المرتفع وزيادة فرص حصولها على تمويل رأس المال في مرحلة مبكرة. وفي حين تم إطلاق بعض الإصلاحات في قطاعي الطاقة والموارد الطبيعية (على سبيل المثال، تبني إطار قانوني لتوليد الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة في عام 2015)، فإن التحدي يكمن في تعميق الإصلاحات في دعم الطاقة وتوسيع وتنفيذ خطة الطاقة المتجددة في تونس، كما هو منصوص عليه في القرار الذي أقرته الحكومة مؤخراً.

**قامت تونس أيضاً بوضع أسس الإدماج الاجتماعي.** فقد تناول العقد الاجتماعي لعام 2013 - الذي اعتمده الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UGTT و UTICA) - التحدي الأساسي المتمثل في الإدماج الاجتماعي. وشمل ذلك تحسين عنصري الاستهداف والتغطية في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. كما وضعت خطة التنمية الخمسية الإدماج ضمن أولوياتها الاستراتيجية وحددت رؤية لبناء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تشمل محاور خاصة للأطفال، والمسنين، ولزيادة عدد المستفيدين من تغطية التأمين الصحي. كما أعلنت الحكومة أيضاً في شهر جانفي 2018، عن زيادة في الاستحقاقات النقدية في إطار برنامج الأسر المحتاجة (البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة)؛ وزيادة الحد الأدنى للراتب التقاعدي لتخفيف تكاليف المعيشة للمتقاعدين؛ وإحداث تغطية التأمين الصحي للباحثين عن عمل. وأخيراً، ولتعزيز إشراك الشباب، قامت الحكومة باستثمارات ذات أولوية في برامج سوق العمل النشطة، كانت نتائجها متفاوتة بسبب تحديات التخطيط والتنفيذ. ولذلك فإن الحكومة حريصة على تحسين النظام الشامل لخدمات التشغيل لتعزيز أدائها وشمولها.

**تهدف خارطة الطريق الاقتصادية والاجتماعية 2018-2020، التي تم إطلاقها في عام 2017، إلى تسريع زخم الإصلاح الذي بدأ في إطار الخطة الخمسية وزيادة تعزيز روح المبادرة والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي.** تتكون خارطة الطريق من تسع مبادرات رئيسية تتمحور حول: (أ) إزالة الحواجز أمام الاستثمار؛ (ب) تحسين تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم البيئة المواتية للشركات الناشئة ذات النمو المرتفع؛ (ج) وضع برنامج وطني لتعزيز الصادرات؛ (د) استثمار البنية التحتية

من خلال الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتحسين التنمية الجهوية وربط المناطق الصناعية والمراكز التكنولوجية بالطرق السريعة؛ (هـ) تنفيذ برنامج تونس الرقمية 2020؛ (و) تنفيذ خطة تونس للطاقة المتجددة؛ (ز) مبادرات تحسين ميناء رادس؛ (ح) مبادرات إدارة ديون قطاع السياحة وإطلاق استراتيجية جديدة لدعم هذا القطاع؛ و (ا) تكريس الشراكات بين القطاعين الخاص والعام للمشاريع الهامة.

## II. الأهداف المقترحة

تمثل عملية تمويل سياسة التنمية المقترحة عملية قائمة بذاتها على مرحلة واحدة تهدف إلى دعم جهود الحكومة الرامية إلى تشجيع الاستثمار الخاص والقدرة التنافسية، وبعث المشاريع، وإحداث قطاع طاقي أكثر كفاءة وأكثر مراعاة للبيئة، وزيادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وتوجد وراء هذه العملية الحاجة إلى (أ) التحول إلى نموذج النمو الذي يدعمه الاستثمار الخاص والتجارة والإنتاجية؛ (ب) دعم جهود الإصلاح الحكومي لتعزيز إيجاد فرص العمل وبعث المشاريع في سياق ارتفاع نسب البطالة بين الشباب والنساء والضغط الاجتماعية؛ (ج) تعزيز شبكات الأمان للفئات الاجتماعية الهشة وتشجيع المزيد من الإدماج الاقتصادي المثمر. كما تستجيب هذه العملية لسياق الاقتصاد الكلي الهش الذي يتميز بتوسع العجز المزدوج، والوضع المالي المتدهور لمؤسسة الطاقة، ودعم الطاقة المكلف، والحاجة إلى تحسين تنوع الموارد الطاقية الذي سيجذب استثمارات كبيرة محتملة في مجال الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح).

## III. وصف أولي

تم تنظيم قرض سياسات التنمية تحت ثلاثة محاور: (أ) إزالة الحواجز أمام الاستثمار والتجارة وبعث المشاريع؛ (ب) التحرك نحو قطاع طاقة أكثر كفاءة واستدامة وشمولاً؛ (ج) التشجيع على المزيد من الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ستعتمد الإصلاحات على محاور قرض سياسات التنمية السابقة والخدمات الاستشارية والتحليلات التكميلية، أو ستحفز الإجماع المتزايد حول مبادئ الإصلاح الأساسية التي يمكن أن تدعمها العمليات المستقبلية عندما تبدأ مرحلة التنفيذ. تم وضع إجراءات مسبقة محددة خلال الحوار المكثف بين الحكومة والبنك. وقد استفاد الحوار من الدعم الفني المستمر لضمان التزام الإجراءات المسبقة بمعايير الجودة والوصول إلى النتائج التنموية المتوقعة من حيث الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

## IV. الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

### الفقر والآثار الاجتماعية

تم إعداد تحليل مفصل للفقر والآثار الاجتماعية يتعلق بالعملية المسبقة رقم 6 (تعديل تسعيرة الكهرباء والغاز). كما تم استعراض العمليات المسبقة الأخرى لتأثيرها المحتمل على الأسر الفقيرة والهشة إما فيما يتعلق بالتسعيرة أو الاستخدام. وبالاستناد إلى أحدث مسح للأسر التونسية لعام 2015، يُقدر التحليل المفصل للفقر والآثار الاجتماعية بشأن العملية المسبقة رقم 6 التأثير المباشر لتعديلات تسعيرة الكهرباء والغاز على رفاه الأسر. باستخدام مصفوفة المدخلات والمخرجات لعام 2010 بالاشتراك مع المسح الأسري، يُقدر التحليل المفصل للفقر والآثار الاجتماعية أيضا التأثير غير المباشر عبر التغيرات في أسعار جميع المنتجات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تمت أيضا محاكاة تكاليف وفوائد آليات التعويض التي قدمتها الحكومة مؤخرا. يتمثل التحذير الرئيسي من هذا التحليل في أن مسح الأسر التونسي لا يسمح بفصل فاتورة الكهرباء عن فاتورة الغاز. وبما أن الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض تستهلك كميات أقل من الغاز مقارنة بالأسر الأكثر رخاء، فإن التحليل الوارد في هذه الوثيقة قد يقلل من أهمية الطابع التدريجي للإصلاح.

### الجوانب البيئية

قام البنك الدولي بتقييم ما إذا كان من المحتمل أن تحدث أي سياسات محددة تدعمها العملية المقترحة آثاراً هامة على بيئة البلاد ومواردها الطبيعية. واستناداً إلى هذا التقييم، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن السياسات التي تدعمها العملية المقترحة لا تؤدي، بوجه عام إلى تأثيرات سلبية. في الواقع، يشير التقييم إلى أن تنفيذ بعض السياسات قد يؤدي إلى تأثيرات إيجابية مثل الحد من تلوث الهواء. ومع ذلك، قد تؤدي بعض الإجراءات المسبقة إلى تأثيرات بيئية سلبية إذا لم يتم إعداد وتنفيذ تقييمات التأثير البيئي المطلوبة بشكل كافٍ.

على مدى السنوات الماضية، أكدت تونس التزاماً ثابتاً وعالي المستوى وطويل الأمد فيما يتعلق بحماية البيئة، ودعم الاقتصاد الأخضر ومعالجة تغير المناخ. وقد تم تحديد التوجه الاستراتيجي لهذه القضايا، والتي تم تناوله بوضوح في دستور عام 2014، في خطة التنمية الخمسية الجديدة (2016-2020)، والتي تشدد على أهمية نموذج التنمية الجديد القائم على الكفاءة والإنصاف والاستدامة. ومن خلال وضع الأسس الضرورية لزيادة الترابط بين الزراعة والغابات والموارد الطبيعية، تسعى الخطة إلى إشراك جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية (العمومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني) في شراكات قوية وإلى زيادة دخل الأسر الريفية وتعزيز صمود واستدامة الموارد الطبيعية في نفس الوقت. سيساعد تنفيذ خطة العمل المصاحبة على ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وحماية البيئة بشكل أفضل وزيادة التحكم في استهلاك الطاقة. علاوة على ذلك، تركز الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر في تونس على التكامل والتبادل بين الركائز البيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة، والتي تزداد فيها المخرجات الاقتصادية مباشرة من خلال تحسين الظروف البيئية، مما يؤدي إلى حلقة فعالة من النمو الاقتصادي.

تونس لديها أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية قوية ومحددة بشكل جيد فيما يتعلق بإدارة التأثيرات الاجتماعية والبيئية للاستثمارات. وزارة البيئة والشؤون المحلية هي اللاعب الرئيسي في تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات البيئية. وهي التي تقترح السياسات المتعلقة بالبيئة وتضمن تنسيق ومراقبة الإجراءات التي تتخذها السلطات المركزية والمحلية لحماية الطبيعة والبيئة، وللتخفيف من التلوث والآثار السلبية. تنشر وزارة البيئة والشؤون المحلية تقريرا سنويا عن حالة البيئة، وتنفذ خطط عمل لمعالجة مختلف المشاكل البيئية المتعلقة بالمياه والنفايات الصلبة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والتخطيط الحضري.

وعموماً، من المتوقع أن تؤدي العملية المقترحة إلى تأثيرات إيجابية على البيئة والموارد الطبيعية في تونس. وستؤدي تدخلات السياسة العامة في إطار المحور 2، الذي يهدف إلى ضمان استدامة إمدادات الطاقة في تونس من خلال زيادة تسعيرة الكهرباء والغاز، إلى انخفاض الطلب على الكهرباء والغاز واستهلاكهما، مما سيؤدي بدوره إلى خفض انبعاثات ملوثات الهواء والغازات التي تزيد الاحتباس الحراري. وستدعم الإجراءات المسبقة التدابير الموضوعية للحد من تبديد الطاقة وتؤدي إلى تحسين البيئة المواتية للاستثمارات في التكنولوجيات المتجددة. أما مخاطر زيادة استخدام الأسر الفقيرة للكتلة الحيوية نتيجة الترفيع في تسعيرة الكهرباء فستخففها الزيادة الكبيرة في التحويلات النقدية وتوسيع مداها المخطط له في المستقبل. من المهم بالنسبة للمقترض أن يضع تدابير إضافية تركز على حماية فئات المستهلكين الهشة، وخاصة تدابير الكفاءة الخاصة بالأسر ذات الدخل المنخفض للحد من استهلاك الطاقة وتحسين القدرة على تحمل التكاليف. ينبغي النظر في قائمة كاملة من الخيارات من أجل توفير خدمات الطاقة للفئات الفقيرة والهشة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري مع تكنولوجيا طاقة أنظف وأكثر فعالية.

من المتوقع أن تساهم الإجراءات المسبقة في إطار المحور 1 الهادفة إلى إزالة الحواجز التي تقف أمام الاستثمار والتجارة وبعث المشاريع في نمو الاستثمار، وهو ما قد يؤدي إلى مخاطر وتأثيرات بيئية. ومع ذلك، فإن الإطار التنظيمي البيئي والقدرة المؤسسية الحالية في تونس يعتبران كافيين لضمان تطبيق إجراءات التخفيف وإدارة البيئة اللازمة. سوف تخضع أي أنشطة صناعية أو تجارية أو زراعية قد تنتج عن الإصلاحات المدعومة بموجب العملية المقترحة، وقد يكون لها تأثير كبير على البيئة، لتقييمات التأثير البيئي، والذي يجب أن يتم قبل الترخيص لهذه الأنشطة والاستثمار فيها.

من المرجح أن يكون للإجراءات المسبقة في المحور الثالث آثار إيجابية شاملة على البيئة والغابات والموارد الطبيعية. بشكل أدق، من المرجح أن تقلل الإجراءات المسبقة التي تهدف إلى تحسين تأثير وفعالية برامج المساعدة الاجتماعية في تونس وتشجيع الوصول إلى القروض الصغيرة الضغط على الموارد الطبيعية الهشة من خلال تزويد الفئات الضعيفة والمجموعات المحلية بوسائل لتنويع مصادر رزقهم. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر، باعتبارها وسيطاً مالياً، يجب أن تلتزم بممارسات الإدارة البيئية والاجتماعية السليمة وأن تقوم بمراقبة الأنشطة التي تمولها لضمان إعدادها وتنفيذها وفقاً لممارسات الإدارة البيئية والاجتماعية السليمة والقانون الوطني.

## V. التمويل المؤقت

\$مليون

المصدر:

البلد المقترض / المستفيد: الجمهورية التونسية

IBRD البنك الدولي للإنشاء والتعمير

جهات أخرى (يرجى تحديدها)

500



**.VI للاتصال**

البنك الدولي  
التواصل مع/ عبدولاي سي  
المنصب: خبير اقتصادي  
الهاتف +216-3137-3010  
البريد الالكتروني [asy2@worldbank.org](mailto:asy2@worldbank.org)

التواصل مع/ فدوى البناني  
المنصب: خبيرة في القطاع المالي  
الهاتف +12024733520  
البريد الالكتروني [fbennani@worldbank.org](mailto:fbennani@worldbank.org)

المقترض  
التواصل مع السيدة كلثوم الحمزاوي  
المنصب: مديرة التعاون الدولي، وزارة التنمية  
الهاتف +216 71798522  
البريد الالكتروني [k.hamzaoui@mdci.gov.tn](mailto:k.hamzaoui@mdci.gov.tn)

**.VII للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال:**

The InfoShop

البنك الدولي  
1818 H Street, NW1818  
Washington, D.C. 20433  
الهاتف: (202) 458-4500  
الفاكس: (202) 522-1500

Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>